

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق
البيانات المالية الموحدة
وتقرير رئيس مجلس الإدارة
٣١ ديسمبر ٢٠١١

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق

تقرير رئيس مجلس الإدارة

٣١ ديسمبر ٢٠١١



المحترمين

السادة المساهمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

يشرفني أن أتقدم بالإجابة عنكم جميعاً وعن إخواني أعضاء مجلس الإدارة برفع اسمي آيات الشكر والتقدير إلى مقام صاحب السمو / الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - حفظه الله - وإلى الفريق أول سمو / الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ، ولي عهد الأمين - حفظه الله - على ما يقدمونه لنا جميعاً - في كافة المجالات - من رعاية ودعم جعلت من دولتنا منارة حضارية يحتذى بها .

إن نتائج أعمال المؤسسة للعام 2011 تؤكد إلزامنا بمصيرة نجاحها وتطويرها ، وتعكس القدرة على استيعاب متغيرات السوق وقدرتها على التكيف والمنافسة ، كما تؤكد أن لدى المؤسسة إمكانات يجب الاستفادة منها وتطويرها وعدم الاعتماد على قطاع واحد فقط . إن إلزام المجلس بتنفيذ إستراتيجيته بتفعيل كافة إمكانات المؤسسة والاستفادة الكاملة من الإمكانيات المتوفرة لتلك القطاعات هو إلزام علينا تجاه المساهمين .

بلغت الإيرادات الاجمالية للمؤسسة حوالي 540 مليون درهم مقارنة بحوالي 534 مليون درهم للعام السابق وذلك بزيادة 6 مليون درهم على الرغم من انخفاض إيرادات قطاع الفنادق من حوالي 345 مليون درهم للعام السابق إلى 317 مليون درهم للعام 2011 أي بحوالي 28 مليون درهم ، وذلك نتيجة إفتتاح العديد من الفنادق الجديدة خلال العام 2011 ، وانخفاض معدل سعر الغرفة نتيجة لذلك . إن ارتفاع الإيرادات الإجمالية - على الرغم من انخفاض إيرادات القطاع الأكبر لدى المؤسسة - يؤكد على صحة توجه المجلس بالاستفادة من وتطوير جميع القطاعات . والجدير بالذكر أن على الرغم من انخفاض إيرادات قطاع الفنادق بحوالي 28 مليون درهم فإن أرباح هذا القطاع ارتفعت بحوالي مليون درهم نتيجة خفض الإنفاق من حوالي 182 مليون درهم إلى 155 مليون درهم كما ورد في التقرير المالي صفحة 20 .



ومن حيث الأرباح ، فقد بلغت الأرباح الصافية - بعد إحتساب الإستهلاكات وفوائد القروض - 108.5 مليون درهم مقارنة مع حوالى 130 مليون درهم ويعود ذلك مباشرة إلى إنخفاض العائد من أرباح بيع حصة من محفظة الأسهم مقارنة مع العام الماضى ، مما أدى الى إنخفاض أرباح بيع الأسهم بحوالى 17 مليون درهم كما هو موضح فى صفحة رقم 18 من التقرير المالى .

كما حافظت المؤسسة على سيولة نقدية جيدة بلغت 120.7 مليون درهم مقارنة مع 148.3 مليون درهم للعام الماضى على الرغم مما سبق ذكره عن عدم تسجيل أى من محفظة الأسهم الخاصة بالمؤسسة بالإضافة الى توزيع مبلغ 88 مليون درهم أرباحا نقدية على المساهمين مقارنة مع مبلغ 66 مليون درهم للعام السابق ، بالإضافة الى العديد من الإستثمارات الرأسمالية الجديدة الخاصة بقسم المشتريات المركزية ومرافق المؤسسة . إن ذلك يؤكد صحة إستراتيجية مجلس الإدارة بضرورة العمل المتواصل لتحسين مصادر السيولة النقدية ومراقبة الإنفاق وتحصيل الذمم المدينة لدى الغير .

وفى الختام ، وبالإتابة عن إخوانى أعضاء مجلس الإدارة أود ان أشكر السادة المساهمين على دعمهم وثقتهم ، وكذلك كافة المؤسسات العامة والخاصة ، كما أشكر الإدارة والعاملين بالمؤسسة على جهودهم .

وفتكم الله ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حمدان بن مبارك آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق
لليانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١١

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق ("المؤسسة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وبيان الدخل الموحد، وبيان للدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وللصوص المطبقة من النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته)، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة سواء نتيجة لاحتيايل أو لخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ من قبل مدقق آخر والذي أبدى رأي غير متحفظ على تلك البيانات المالية الموحدة في تقريره بتاريخ ٦ مارس ٢٠١١.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نؤكد بأنه في رأينا، ان البيانات المالية الموحدة تتضمن، من جميع النواحي المادية، متطلبات قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) وللنظام الأساسي للمؤسسة، وتحفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة وقد أجري الجرد وفقا للأصول المرعية وإن البيانات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة تتفق مع السجلات المحاسبية للمؤسسة. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو للنظام الأساسي للمؤسسة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

Ernst & Young

بتوقيع:

محمد مبین خان

شريك

ارنست ويونغ

رقم قيد: ٥٣٢

١٩ مارس ٢٠١٢

أبو ظبي

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاح	
درهم	درهم		
٥٣٤,٥٢٩,٨٠٥	٥٤٠,١٠٥,٣٦٥	٧	إيرادات تشغيلية
(٣٤٥,١٩٦,٨٩٧)	(٣٥٦,٦٠٢,٩٨٤)	٧	تكلفة الخدمات
(٥٦,٧٧٧,٧٢٩)	(٥٢,٨٦١,٣٣٦)	٧	استهلاك
<u>١٣٢,٥٥٥,١٧٩</u>	<u>١٣٠,٥٤١,٠٤٥</u>		الربح الإجمالي
(١٥,١١٣,١٣١)	(١٥,٢٦٦,٠٤٤)	٤	مصاريف عمومية وإدارية
(١,٢٢٢,٥٢١)	(١,٢٧٦,١٢٩)	٨	استهلاك
٣١,٢٦٠,٧٨٧	١٠,٨٢٧,١٦٩	٣	إيرادات استثمارية وأخرى، صافى
(١,٢٩٢,٦٢٨)	(٢,٤٠٥,٩٣٥)		خسارة في القيمة العادلة لأدوات مالية متداولة
٦,٧٢١,٢٠٠	٦,٠٤١,٤٤٦		إيرادات الفوائد
(٢٢,٦٩٢,٦٨٢)	(١٩,٩٥٤,١٩٥)		تكاليف التمويل
<u>١٣٠,٢١٦,٢٠٤</u>	<u>١٠٨,٥٠٧,٣٥٧</u>	٧	ربح السنة
<u>٠,٧٩</u>	<u>٠,٦٦</u>	٦	العائد الأساسي والمخفض على السهم

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة

للزمسة الوطنية للسياحة والفنادق

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	
لرهم	لرهم	
١٣٠,٢١٦,٢٠٤	١٠٨,٥٠٧,٣٥٧	ربح السنة
(٦٦,٦١٧,٩٧٧)	(٣٧,٢٢٠,٦٤٣)	صافي الحركة في القيمة العادلة في الاستثمارات المتاحة للبيع
(٤٨,١٨٥,٩٧٢)	-	التحويل إلى بيان الدخل الموحد من بيع الاستثمارات المتاحة للبيع
(١٤,٩١٨,٩٤٢)	(١٣,٠٢١,٦٢٠)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(١٢٩,٧٢٢,٨٩١)	(٥٠,٢٤٢,٢٦٣)	للسائر الشاملة الأخرى للسنة
٤٩٣,٣١٣	٥٨,٢٦٥,٠٩٤	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2011

2010 درهم	2011 درهم	إيضاح	
			الموجودات
			الموجودات الغير المتداولة
801.604.987	765.584.745	8	ممتلكات، آلات ومعدات
101.765.245	62.841.455	9	استثمارات متاحة للبييم
50.000.000	50.000.000	10	قرض لطرف لو علاقة
-	10.675.068	13	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما
<u>953.370.232</u>	<u>889.101.268</u>		إجمالي الموجودات الغير المتداولة
			الموجودات المتداولة
7.112.541	9.016.854	11	مخزون
130.215.026	147.735.893	13	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً
10.960.905	9.188.117	9	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
148.293.218	120.751.826	14	نقد وودائم قصيرة الأجل
<u>296.581.690</u>	<u>286.692.690</u>		إجمالي الموجودات المتداولة
<u>1.249.951.922</u>	<u>1.175.793.958</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق المساهمين والمطلوبات
			حقوق المساهمين
110.000.000	165.000.000	15	رأس المال
55.000.000	65.850.736	16	احتياطي قانوني
75.000.000	75.000.000	16	احتياطي نظامي
340.354.935	281.989.936		أرباح غير موزعة
37.713.587	492.944		التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبييم
<u>618.068.522</u>	<u>588.333.616</u>		إجمالي حقوق المساهمين
			مطلوبات غير متداولة
421.667.064	346.744.978	20	قروض لأجل
1.292.628	3.698.563	17	لدوات مالية مشنقة
14.519.378	16.878.443	21	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>437.479.070</u>	<u>367.321.984</u>		إجمالي المطلوبات الغير المتداولة
			مطلوبات متداولة
113.143.641	121.992.172	22	ذمم دائنة ومستحقات
80.760.689	97.646.186	20	قروض لأجل
500.000	500.000	14	سحب على المكشوف من البنك
<u>194.404.330</u>	<u>220.138.358</u>		إجمالي المطلوبات المتداولة
<u>631.883.400</u>	<u>587.460.342</u>		إجمالي المطلوبات
<u>1.249.951.922</u>	<u>1.175.793.958</u>		إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات


المدير المالي


رئيس مجلس الإدارة
المدير التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة

المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	التصنيف	
لرهم	لرهم		
١٣٠,٢١٦,٢٠٤	١٠٨,٥٠٧,٣٥٧		الأنشطة التشغيلية
٥٨,٠٠٠,٢٥٠	٥٤,١٣٧,٤٦٥	٨	أرباح السنة
٤,٧٩٦,٦٦٢	٥,١٣٣,٤٤٢	٢١	تدويلات البنود التالية:
١,٣٩١,٠٤٨	١٨٧,٢٠٧	١٣	استهلاك الممتلكات، والآلات والمعدات
-	(١,٢٣٨,٠٣٠)	١٣	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
(٦,٧٢١,٢٠٠)	١٠,٥٤٥,٥٥٢	٨	مخصص انخفاض في قيمة أزم مديرة
٢٢,٦٩٢,٦٨٢	١٩,٩٥٤,١٩٥		مخصص انخفاض في قيمة أزم مديرة
(٢,٤٣٦,١٢٩)	(٥٩٢,٧٥٠)	٣	شطب الممتلكات الآلات والمعدات - تكلفة
٦٠٩,١٢١	١,٧٧٢,٧٨٨	٣	إيرادات التوليد
(٢,٢٩٢,٦٢٨)	٢,٤٠٥,٩٣٥	٣	تكاليف التمويل
(٢,١٩٧,٠٠٨)	(٨٩٦,٥٥٧)	٣	إيرادات توزيع أرباح
(١٧,٠٢٩,٤٠٠)	(٢٦٩,٨٤٣)	٣	خسائر على الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
			الخسارة في القيمة العادلة في الأدوات المالية المشقة
			الربح من بيع العقارات، الآلات والمعدات
			الربح من بيع الاستثمارات المتاحة للبيم
١٩٠,٦١٤,٨٥٨	١٩٣,٦٠٤,٣١٥		
١,٣٩٢,٤٧٨	(١,٩٠٤,٣١٣)		التغيرات في رأس المال العامل:
(٨,٨٩٣,٤٥٥)	(٢٨,١٩٥,٩٣٥)		المخزون
(٦,١٣٩,٨٤٧)	٨,٨٤٨,٥٣١		ذمم مديرة ومبالغ مدفوعة مقضا
			ذمم دائنة ومستحققات
١٧٦,٩٧٤,٩٨٤	١٧٢,٣٥٢,٥٩٨		النقد من العمليات
(٢,٩٤١,٦٣٧)	(٢,٧٧٤,٣٧٧)	٢١	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة
(١٤,٩١٨,٩٤٢)	(١٣,٠٢١,٦٢٠)	١٩	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(٢٣,٩١٦,٢١٤)	(١٨,٤٢٦,٠٦٣)		الفوائد المدفوعة
١٣٥,١١٨,١٤١	١٣٨,١٣٠,٥٣٨		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
٥,٢٣٣,٥٦١	١,٧٩٢,٠٠٨		الأنشطة الاستثمارية
٢٧,٦٢٣,٨٢٤	١,٩٧٢,٩٩١		متحصلات من بيع الممتلكات، والآلات والمعدات
(٢,٦٩٩,١٠٠)	-		متحصلات من بيع الاستثمارات المتاحة للبيم
(٢١,٦٢٨,٧٧٩)	(٢٩,٥٥٨,٢٢٦)	٨	دفعات للاستثمارات المتاحة للبيم
٢,٧٩٩,٣٨٦	٢,٤٧٦,٥٤٨		الإضافات للممتلكات، والآلات والمعدات
٢,٦٨٦,١٢٩	٥٩٢,٧٥٠		فوائد مستلمة
١٤,٠١٥,٠٢١	(٢٢,٧٢٢,٩٢٩)		توزيعات أرباح مستلمة
			صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية
(١٣,٢٩٠,٧٨٠)	(٨٤,٩١٢,٤١٢)		الأنشطة التمويلية
(٨٢,٢٠٥,١١٥)	(٥٨,٠٣٦,٥٨٩)		توزيعات أرباح مدفوعة
			صافي الحركة في قروض لأجل
(١٤٦,٥٩٥,٨٩٥)	(١٤٢,٩٤٩,٠٠١)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
٢,٦١٧,٢٦٧	(٢٧,٥٤١,٣٩٢)		(للخص) الزيادة في النقد وما يعاقله
١٤٥,١٧٥,٩٥١	١٤٧,٧٩٣,٢١٨	١٤	النقد وما يعاقله كما في ١ يناير
١٤٧,٧٩٣,٢١٨	١٢٠,٢٥١,٨٢٦	١٤	النقد وما يعاقله في ٣١ ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٦ جزءاً من هذه البيانات المالية للموحدة

معلومات للشركة

تأسست المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق ("المؤسسة") في إمارة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة في ١١ ديسمبر ١٩٩٦ كمؤسسة مساهمة عامة بموجب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٨ لأغراض امتلاك وإدارة الفنادق والمرافق الترفيهية والقيام بالأعمال الأخرى المتعلقة بها. إن أسهم الشركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تمتلك المؤسسة أربعة فنادق مملوكة في إمارة أبوظبي (أ) فندق انتركونتيننتال أبوظبي الذي يدار من قبل شركة عالمية لإدارة الفنادق، (ب) منتجع دنات العين، فندق شاطئ الظفرة ومنتجع دنات - جبل الظنة والتي تدار مباشرة من قبل المؤسسة. بالإضافة لذلك تقدم المؤسسة خدمات التمويل وتملك استثمارات (غير المتاحة للبيع أو بالقيمة العادلة من خلال ربح أو خسارة) في الشركات التالية:

الاسم	بلد ممارسة النشاط	النشاط الأساسي	الحصة
شركة المواصلات الوطنية ذ.م.م ("شركة الائتلاف")	الإمارات العربية المتحدة	خدمة المواصلات	٥٠%
شركة جزيرة ناريل للتطوير ذ.م.م ("الشركة الزميلة")	الإمارات العربية المتحدة	تطوير عقاري	٥٠%

إن عنوان المكتب للرئيسي للمؤسسة هو ص.ب. ٦٩٤٢، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة لذلك، تدير الشركة ثلاثة فنادق واستراحات في إمارة أبوظبي.

تم اعتماد إصدار البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٢.

٢.١ أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمؤسسة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع ومشتقات الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بدينهم الإمارات العربية المتحدة وهي العملة التي تتداول بها المؤسسة. تم الإفصاح عن جميع القيم إلى أقرب درهم إلا إذا أُشير إلى غير ذلك.

بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمؤسسة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ("IFRS") والصادرة من قبل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ("IASB") وطبقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته).

أساس للتوحيد

تضم البيانات للمالية الموحدة البيانات المالية للمؤسسة وأقسامها وفنادقها وشركة الائتلاف حتى ٣١ ديسمبر من كل سنة.

٢,٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المعتمدة متوافقة مع تلك المستخدمة في العنة السابقة، باستثناء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات لجنة التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة كما في ١ يناير ٢٠١١:

- معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (المعدل) فعال ابتداءً من ١ يناير ٢٠١١
- معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ الأدوات المالية: العرض (المعدل) فعال ابتداءً من ١ فبراير ٢٠١٠
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٤ - مدفوعات مقدمة للحد الأدنى لمتطلبات التمويل (معدل) فعال ابتداءً من ١ يناير ٢٠١١
- تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الصادرة في مايو ٢٠١٠)

إن تبني المعايير أو التغييرات موضح أدناه:

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (المعدل)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ والذي يوضح تعريف الأطراف ذات العلاقة. تركز التعريفات الجديدة على استعراض العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة ويوضح الظروف التي قد يؤثر فيها الأشخاص أو موظفي الإدارة الرئيسيين على علاقات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة. وبالإضافة لذلك يقدم المعيار إعفاء لمتطلبات الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذات العلاقة للمعاملات مع الحكومة والشركات المسيطرة وذات السيطرة المشتركة أو التي يمارس عليها نفوذ جوهري من قبل نفس الحكومة كجهة إعداد التقارير. إن تبني التعديل لم يكن له أي تأثير على المركز المالي أو أداء المؤسسة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ الأدوات المالية: العرض (المعدل)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تعديل يتم من خلاله تحويل تعريف المطلوبات المالية ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ لتمكين الشركات من تصنيف حقوق الإصدار وبعض الخيارات أو الكفالات كأدوات لحقوق الملكية. يعد التعديل قابل للتطبيق في حال منح هذه الحقوق بالتساوي لكافة المالكين الحاليين من نفس الفئة من أدوات حقوق الملكية غير المشتقة بهدف شراء عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية الشركة مقابل مبلغ ثابت بأي عملة. ليس للتعديل أي تأثير على المركز المالي أو أداء المؤسسة.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير رقم ١٤ مدفوعات مقدماً للحد الأدنى لمتطلبات التمويل (معدل)

يزيل التعديل النتائج الغير مرغوب بها عندما تكون الشركة عرضة لأدلى متطلبات التمويل وتقوم بتسديد المعاهمات كمدفوعات مقدماً لتغطية هذه المتطلبات. وتجزئ التعديلات اعتبار المبالغ المدفوعة مقدماً لتغطية الخدمات المستقبلية كموجودات ناقصية. إن المؤسسة غير معرضة لأدلى متطلبات التمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي فإن تعديل التفسير لم يكن له أي تأثير على المركز المالي أو أداء المؤسسة.

تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

في مايو ٢٠١٠، أصدر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة الدولية تعديلاته الثالثة على معاييرها بهدف أساسي وهو إزالة المفارقات وتوضيح الصيغة. توجد أحكام لنقلية لكل معيار. إن تبني التعديلات التالية نتج عنه تغييرات في السياسات المحاسبية، ولكن لم يكن له تأثير على المركز المالي أو أداء المؤسسة.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ دمج الأعمال: تم تعديل خيارات القياس المتاحة للحصص الغير المسيطرة. يتم فقط قياس مكونات الحصص غير المسيطرة التي تمثل حصة امتلاك حالية لصافي موجودات شركة في حالة التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الامتلاك الحالية لأدوات الملكية لصافي الموجودات القابلة للتحويل. يتم قياس المكونات الأخرى بالقيمة العادلة عند تاريخ الشراء.

٢.٢ التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (تتمة)

- إن تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ فعالة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١١. قامت المؤسسة بتبني هذه المعايير كما في ١ يناير ٢٠١١ وتم تغيير سياستها المحاسبية وفقاً لذلك حيث تم إصدار التعديلات لتقليص النتائج للغير مرغوب بها التي قد تنشأ من تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية الإفصاحات : يهدف التعديل إلى تبسيط الإفصاحات المقدمة عبر تقليل عدد الإفصاحات حول الضمانات المحتفظ بها وتحسين الإفصاحات من خلال طلب الإفصاحات نوعية بهدف وضع المعلومات أهمية في سياق معين.
- معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية: يوضح التعديل أنه بإمكان شركة عرض تحليل تكافة مكونات الدخل الشامل الآخر سواءً في بيان للتغييرات في حقوق المساهمين أو في الإيضاحات حول البيانات المالية.

فيما يلي التعديلات الأخرى الناتجة عن إدخال التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولكن لم يكن لها أي تأثير على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو أداء المؤسسة:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) دمج الأعمال (الالتزامات الناتجة عن دمج الأعمال قبل تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) (المعدل في ٢٠٠٨).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) دمج الأعمال - المكافآت المدفوعة على أساس الأسهم الغير مستبدلة والمستبدلة طوعاً.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) البيانات المالية المستقلة والموحدة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) البيانات المالية المرحلية.

إن التفسيرات والتعديلات التالية للتفسيرات لم يكن لها أي تأثير على السياسات المحاسبية والمركز المالي أو أداء المؤسسة:

- تفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٣ برامج نقاط العملاء (تحديد القيمة العادلة للجوائز المملوكة)
- تفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٩ لطفاء المطلوبات المالية من خلال أدوات حقوق الملكية

استثمار في شركات زميلة

يتم احتساب الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية. إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للمؤسسة تأثيراً كبيراً عليها.

ووفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في الشركات للزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة، مضافاً إليها التغييرات ما بعد الامتداد في حصة المؤسسة من صافي موجودات للشركة الزميلة.

يعكس بيان الدخل الموحد حصة نتائج المؤسسة من الشركة الزميلة. عندما يتم إدراج تغيير مباشر في حقوق المساهمين في الشركة للزميلة، تقوم المؤسسة بإدراج أي تغيير في حصتها والإفصاح عنها، في حال وجدت، في بيان التغييرات في حقوق المساهمين. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المؤسسة والشركة الزميلة بناءً على حصة المؤسسة في الشركة الزميلة.

يتم إدراج حصة أرباح المؤسسة في الشركة للزميلة ضمن إيرادات استثمارية وأخرى، صافي. ويتعلق بالربح الخاص بمساهمي الشركة للزميلة وبالتالي هو الربح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

تتوافق البيانات المالية للشركة الزميلة مع تواريخ وسياسات الشركة الأم، وحيثما هو ضروري، فإنه يتم إجراء التعديلات بهدف توالف السياسات المحاسبية مع سياسات المؤسسة.

٢,٣ السياسات المحاسبية الهامة

استثمار في شركات زميلة (تتمة)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية تحدد المؤسسة ما إذا يجب إدراج انخفاض إضافي في قيمة استثمار المؤسسة في الشركة الزميلة. تحدد المؤسسة في كل تاريخ تقرير ما إذا كان هناك أي أدلة موضوعية على أن هناك انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي حال وجود انخفاض في القيمة، تحتسب للمؤسسة الإنخفاض على أساس الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد من الشركة الزميلة والقيمة الدفترية ويعترف بالفرق في بيان الدخل. تم شطب الاستثمار في الشركة الزميلة للمؤسسة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

عند فقدان التأثير الكبير على الشركة الزميلة، تقوم المؤسسة بقياس وإدراج المتبقي من الاستثمار بالقيمة العادلة. أي فروقات بين القيمة العادلة للشركة الزميلة والقيمة العادلة المتبقية من الاستثمار والمتحصلات من بيع الاستثمار، تدرج في قائمة الدخل الموحد.

الحصة في شركة الائتلاف

لدى المؤسسة حصة في شركة لائتلاف ذات سيطرة مشتركة، ناتجة عن اعتبارات تعاقبية للسيطرة المشتركة على الأنشطة الاقتصادية للشركة. تدرج المؤسسة حصتها في شركة الائتلاف باستخدام طريقة التوحيد المتناسب. تجمع المؤسسة حصتها في كل من الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات في شركة الائتلاف مع البنود المماثلة، بلد بئد في بياناتها المالية الموحدة. يتم إجراء التعديلات، حيثما هو ضروري، بهدف توافيق السياسات المحاسبية مع سياسات المؤسسة.

يتم إجراء التعديلات على البيانات المالية الموحدة للمؤسسة لاستبعاد حصة المؤسسة من الأرصدة والإيرادات والتكاليف والأرباح غير المحققة للمعاملات بين المؤسسة والشركة ذات السيطرة المشتركة. يتم إدراج خسائر المعاملات مباشرة في حال نزل الخسارة على انخفاض في صافي القيمة القابلة للتحقيق للموجودات المتداولة أو انخفاض في القيمة. يتم للتوحيد بالتناسب لشركة الائتلاف إلى التاريخ أن تتوقف سيطرة المؤسسة المشتركة على شركة الائتلاف.

عند فقد السيطرة المشتركة، تقوم المؤسسة بقياس وإدراج الاستثمار المتبقي بالقيمة العادلة. كما يتم إدراج أي اختلاف بين القيم المدرجة لشركة الائتلاف السابقة عند خسارة السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من الاستبعاد في الربح أو الخسارة. عندما يمثل الاستثمار المتبقي تأثير جوهري فإنه يتم احتسابه كاستثمار في شركة زميلة.

الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يكون من المحتمل نقل المنافع الاقتصادية للمؤسسة وعند إمكانية قياس مبالغ الإيرادات بشكل موثوق. يتم احتساب الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المستحقة، صافي الخصومات والخصومات.

- تمثل الإيرادات التشغيلية قيمة مبيعات غرف الفندق، الطعام والشراب وخدمات التموين والعقود والخدمات الأخرى صدرت بها فوائد للعملاء خلال السنة ويتم إدراجها صافي الخصومات والخصومات.
- تدرج إيرادات الفوائد عند استحقاقها، باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وهو المعدل الذي يخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على الأعمار المتوقعة للأصل المالي للوصول إلى القيمة الدفترية للأصل.
- تدرج إيرادات توزيع الأرباح عندما يصبح للمساهمين الحق في استلامها.

تقوم المؤسسة بتقييم ترتيبات إيراداتها مقابل معايير محددة حتى تتمكن من تحديد إذا كانت تعمل كطرف أساسي أو كوكيل. استنتجت المؤسسة أنها طرف أساسي في جميع ترتيبات إيراداتها.

٢,٣ السياسات المحاسبية الهامة (تكملة)

الموجودات المالية

الإدراج المبني والتقييم

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، القروض والمدينون، استثمارات محتفظ بها للاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع أو مشتقات ضمنية معينة كأدوات حماية فعالة، كما هو مناسب. وتقوم المؤسسة بتحديد تصنيف موجوداتها المالية عند الإدراج المبني.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة عند إدراجها مبدئياً مضافاً إليها في حالة عدم إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل التكاليف المباشرة المتعلقة بالعمليات.

إن شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب إيصال الموجودات في فترة زمنية يتم تحديدها عادة بالقوانين أو الأعراف السائدة في السوق (طريقة للشراء الاعتيادية) فيتم إدراجها عند تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الموجودات.

تتضمن الموجودات المالية للمؤسسة، للنقد وما يعادله، ذمم تجارية مدينة ونعم مدينة أخرى، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات متاحة للبيع.

قياس لاحق

يتم القياس اللاحق للموجودات المالية اعتماداً على تصنيفها كالاتي:

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر الموجودات المالية التي تم تعيينها عند القيد المبني بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة إذا كان الهدف من شرائها هو بيعها في فترة قريبة. يشمل هذا التصنيف الأدوات المالية المشتقة وتم الدخول إليها من قبل المؤسسة والتي لا تفي بمتطلبات محاسبة الحماية وفقاً للمعيار الدولي رقم ٣٩ للأدوات المالية والتي تتضمن المشتقات الضمنية المنفصلة كموجودات محتفظ بها للمتاجرة إذا تم تعيينها كأدوات حماية فعالة. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تدرج في بيان المركز المالي الموحد بالقيمة العادلة لها. وفي حال وجود أي أرباح وخسائر يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد كإيرادات استثمارية وأخرى، صافي.

موجودات مالية متاحة للبيع

الموجودات المالية المتاحة للبيع هي الموجودات المالية غير المشتقة والتي تم تصنيفها كمتاحة للبيع، ولم يتم تصنيفها ضمن أي فئة من الفئات الأخرى. بعد القياس المبني، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد ضمن احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع إلى أن يتم استبعاد الاستثمار أو يتم اعتباره منخفض، في ذلك الحين يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل للموحد ضمن إيرادات استثمارية وأخرى، صافي ويتم استبعادها من احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع.

٢,٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاستبعاد

يتم استبعاد الموجودات المالية (أو عند إمكانية التطبيق على جزء من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) في الحالات التالية:

- انتهاء حقوق استلام تدفقات نقدية من هذه الموجودات، أو
- قيام المؤسسة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات، أو احتفظت بالحقوق في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات ولكنها ملتزمة بالدفع الكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث تحت "Pass through"، أو قامت بإحدى الحالات التالية (أ) قيامها بتحويلها لجميع المخاطر والفوائد المحتملة للموجودات، أو (ب) عدم تحويلها أو احتفاظها بجميع المخاطر والفوائد المحتملة للموجودات، ولكن قيامها بتحويل السيطرة على الموجودات.

في حال قيام المؤسسة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من أحد الموجودات أو دخلت في اتفاقية وساطة ولم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر أو الفوائد المحتملة للموجودات ولم يتم كذلك بتحويل السيطرة على الموجودات، يتم الاعتراف بالموجودات بناءً على المشاركة المستمرة للمجموعة في الموجودات.

في تلك الحالة تقوم المؤسسة بإدراج المطلوبات المتعلقة. ويتم قياس الأصول المحولة والمطلوبات المتعلقة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المؤسسة.

عندما تأخذ المشاركات للمستمرة شكل ضمان على الموجودات المحولة، يتم قياس الأصل بقيمته الدفترية الأساسية وأقصى مبلغ يتوقع أن تدفعه المؤسسة، أيهما أقل.

إخفاض الموجودات المالية

تقوم المؤسسة بإجراء تقييم في تاريخ التقارير المالية لتحديد إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاضاً في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية. ويعتبر الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية منخفضة إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض نتيجة حدث أو أحداث تمت بعد الاعتراف المبني للأصل (تحقق "خسارة") وهذه للخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدقة. قد يشمل دليل الانخفاض مؤشرات على مواجهة المدينون أو مجموعة من المدينين لأزمات مالية أو تقصير في دفعات الفوائد وأصول الأموال أو احتمال الإفلاس أو إعادة تنظيم مالي، وعندما تشير البيانات المحفوظة إلى وجود لانخفاض في التدفقات المالية المستقبلية مثل التغييرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بالتقصير.

بالنسبة للاستثمارات المصنفة كمناحة للبيع، أدلة موضوعية تتضمن لانخفاضاً كبيراً أو طويل الأمد للقيمة العادلة للاستثمار مقارنة بتكلفتها. يتم تقييم "الخفاض كبير" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"طويل الأمد" مقابل الفترة التي كانت فيها للقيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. في حال وجود أي أدلة للانخفاض، فإنه يتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقص أي الخفاض مدرج سابقاً في بيان الدخل الموحد من بيان الدخل الشامل الآخر الموحد ويدرج في بيان الدخل الموحد. لا يتم عكس خسائر انخفاض استثمارات الملكية المدرجة سابقاً من خلال بيان الدخل الموحد ولكن يتم إدراج الزيادة في القيمة العادلة بعد الانخفاض مباشرة في بيان الدخل الشامل الموحد.

في حالة لدوات الدين المصنفة كمناحة للبيع، يتم تقييم الانخفاض في القيمة بناءً على نفس المعايير المطبقة على الموجودات المالية المدرجة بالقيمة المطفأة. ولكن، يتم احتساب الانخفاض في القيمة كالفارق بين القيمة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمار المدرج سابقاً، في بيان الدخل الموحد.

٢,٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مدينون تجاريون

للمبالغ المدينة المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المؤسسة أولاً بشكل فردي بتقييم إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض للموجودات المالية ذات أهمية فردية، أو مجموعة الموجودات المالية التي ليس لها أهمية فردية. إذا حددت المؤسسة أنه لا يوجد دليل موضوعي للأصل المالي المقيم بشكل فردي، سواء كان ذو أهمية أم لا فإن المؤسسة تشمل الأصل في مجموعة من الموجودات والتي تمتاز بمخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل جماعي. في حين أن الموجودات ذات خسائر الانخفاض والتي تم تقييمها بشكل فردي لا يتم تقييمها بشكل جماعي.

في حالة وجود دليل موضوعي على حدوث إنخفاض، يتم قياس قيمة الإنخفاض بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة والتي لم يتم تكبدها بعد). يتم خفض قيمة الأصل باستخدام حساب بديل ويتم إدراج مبلغ الإنخفاض في بيان الدخل الموحد.

في حين يستمر استحقاق إيرادات الفوائد بناءً على القيم الدفترية المخفضة على أساس نسبة الفائدة الفعالة للأصل. يتم شطب القروض والبدايل المتعلقة بها عند عدم وجود احتمال واقعي للإسترداد في المستقبل وعند تحقيق الضمانات أو نقلها للمجموعة. في حالة الزيادة أو النقصان في قيمة خسارة الانخفاض في سنة لاحقة بسبب حدث وقع بعد إدراج الإنخفاض، يتم زيادة خسارة الانخفاض المعترف بها مسبقاً أو إنقاصها بتعديل حساب البدائل. وفي حالة استرداد أصل تم شطبه فإنه يتم الاعتراف بالقيمة المستردة في بيان الدخل الموحد.

وتخصص القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام نسبة الفائدة الفعالة الأصلية للموجودات المالية. وفي حال وجود نسبة فائدة متغيرة على القروض يتم استخدام نسبة الخصم المتداول لقياس الانخفاض في نسبة هذه الفائدة.

المطلوبات المالية

الإدراج المبني والقياس

تصنف المطلوبات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أو القروض وسلفيات أو كمشتقات عينت كأدوات حماية فعالة، كما هو مناسب. تحدد المؤسسة التصنيف للمطلوبات المالية عند التقيد المبني. تدرج جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وفي حالة القروض والسلفيات تضاف إليها للتكاليف المباشرة المتعلقة بالمعاملات.

تشمل المطلوبات المالية للمجموعة الدائنون التجاريون ومشتقات أخرى والسحب على المكشوف من البنك والقروض وأدوات المشتقات المالية.

القياس اللاحق

يتم القياس اللاحق للمطلوبات المالية اعتماداً على تصنيفها كالتالي:

القروض والسلفيات

بعد الإدراج المبني، يتم قياس القروض والسلفيات التي تحمل فائدة بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الدخل الموحد عندما يتم استبعاد المطلوبات وكذلك من خلال معدل الفائدة الفعلية (EIR) لعملية الإطفاء.

يتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ بالاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ أو رسوم و التكاليف التي تعد جزء لا يتجزأ من عملية الإطفاء الفعلي. يتم إدراج عملية الإطفاء الفعلي ضمن تكاليف التمويل في بيان الدخل الموحد.

٢,٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

الاستبعاد

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء صلاحية الالتزام المتعلق بالمطلوبات. عندما يتم استبدال مطلوبات مالية قائمة من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل جوهري، أو تغيير هذه الشروط لاحقاً بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التغيير أو الاستبدال كاستبعاد للمطلوبات الأصلية والاعتراف بمطلوبات جديدة، يتم إدراج الفرق بين القيم في بيان الدخل الموحد.

المقاصة للأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي قيمتها في بيان المركز المالي الموحد فقط عند وجود حق قانوني للقيام بعملية المقاصة وعند النية في سداد المبلغ الصافي أو الاعتراف بالموجودات ونسوية الالتزامات في وقت واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة والمتاجرة بها في أسواق مالية منظمة بالرجوع إلى الأسعار السوقية المتداولة عند انتهاء الأعمال عند تاريخ التقارير المالية. بالنسبة للاستثمارات الغير مدرجة في سوق نشط، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم. تتضمن هذه الطرق استخدام المعاملات التجارية الحديثة، والرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مشابهة، وتحليل خصومات التدفقات النقدية أو نماذج التقييم الأخرى.

مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة الحماية

تدخل المؤسسة في عقود مشتقات الأدوات المالية للحماية ضد المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الفائدة. تدرج المشتقات بالقيمة العادلة. يتم إدراج مشتقات الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد المشتقات المالية ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة؛ تدرج المشتقات التي تحمل قيمة موجبة كأصول مالية والتي تحمل قيمة سلبية كمطلوبات مالية. إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة من تاريخ البدء في عقود المشتقات حتى بيعها باستخدام أسعار السوق للسائدة. يتم إدراج المشتقات ضمن الموجودات الأخرى عندما تكون القيمة العادلة موجبة (أرباح غير محققة)، بينما تدرج ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي الموحد عندما تكون القيمة العادلة سالبة (خسائر غير محققة).

أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للمشتقات يتم إدراجها مباشرة في بيان الدخل الموحد، باستثناء الجزء الفعال من حماية التدفقات النقدية المستقبلية والذي يتم إدراجه في الدخل الشامل الآخر.

لأغراض محاسبة الحماية، تصنف الحماية إلى فئتين: (أ) حماية القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة لأصل أو التزام مدرج؛ و(ب) حماية التدفقات النقدية من التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المتعلقة سواء بمخاطر معينة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات مدرجة أو معاملة متوقعة.

بالنسبة لحماية القيمة العادلة التي تقي بشروط محاسبة الحماية، يتم إدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة الحماية إلى القيمة العادلة مباشرة في بيان الدخل الموحد أو تتم رسالتها مع تكاليف الاقتراض الأخرى. عندما يتعلق التعديل بأداة مالية محمية تحمل فائدة، يتم إطفاء التعديل في بيان الدخل الموحد أو رسالته مع تكاليف الاقتراض الأخرى على أساس منظم حيث يتم إطفائه بالكامل عند تاريخ الاستحقاق. تتوقف رسلة الأرباح أو الخسائر عند الانتهاء من كافة الأنشطة اللازمة لإعداد كل جزء من الألات لغرضه المستخدم ووضعه قيد الاستخدام.

٢,٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة الحماية (تتمة)

بالنسبة لحماية التلذقات النقدية التي تقي بشروط محاسبة الحماية، فإنه يتم إدراج الجزء للفعال من الأرباح أو الخسائر المتعلقة بأداة الحماية مبدئياً ضمن حقوق المساهمين ويتم إدراج الجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل الموحد. يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالحماية الفعالة للتلذقات النقدية المدرجة مبدئياً ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحد في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحمية بها بيان الدخل الموحد أو تتم رسالتها مع تكاليف الاقتراض الأخرى. تتوقف رسلة الأرباح أو الخسائر عند الانتهاء من كافة الأنشطة اللازمة لإعداد كل جزء من الآلات لغرضه المستخدم ووضعه قيد الاستخدام.

تكلفة الإطفاء للأدوات المالية

يتم قياس تكلفة الإطفاء باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي ناقصاً أي مخصص لانخفاض وصداد للمبلغ الأصلي أو الخصم. تأخذ هذه الحسابات في الاعتبار أي علاوات أو خصومات عند القراء ويتضمن ذلك تكاليف المعاملات والرسوم والتي هي جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

المتكاثات والآلات والمعدات

يتم قيد المتكاثات والآلات والمعدات بسعر التكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، أو خسائر الانخفاض للمتراكم. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

يتم تسجيل الموجودات تحت الإنشاء بالتكلفة، ولا يتم استهلاكها حتى إنجازها، حيث يتم تحويلها إلى بنود الموجودات ويتم عندها استهلاكها حسب سياسات المؤسسة.

بحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقررة للموجودات التالية:

١٠ إلى ٣٠ سنوات	مباني
٧ إلى ١٠ سنوات	مكائن وكهربائيات وتمديدات
٥ إلى ٧ سنوات	مفروشات وتجهيزات ومعدات تشغيل
٤ إلى ٥ سنوات	سيارات

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو بيع الأصل كالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إدراجها في بيان الدخل الموحد عندما يتم شطب الأصل.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمتكاثات والآلات والمعدات لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية تحقيق القيمة الدفترية. فإذا وجد هذا المؤشر، وفي حالة أن القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة الممكن استردادها، وهي قيمتها مطروح منها تكلفة البيع أو قيمتها أثناء الاستخدام أيهما أعلى.

تكلفة الاقتراض

يتم رسلة تكلفة الاقتراض المرتبطة مباشرة لإستحواذ، بناء أو إنتاج أصل الذي يأخذ فترة طويلة لإعداده للإستخدام أو البيع كجزء من تكلفة الأصل. يتم صرف جميع تكاليف الاقتراض الأخرى في الفترات التي يتم تكبدها. تتكون تكلفة الاقتراض من تكلفة الفائدة وتكاليف أخرى التي تتحملها الشركة فيما يتعلق بالفروض المالية.

٢,٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المخزون

يتم إدراج المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل بعد تكوير مخصص لأي مخزون متقادم أو بطيء الحركة. تمثل التكاليف جميع المصاريف المتكبدة على كل منتج حتى وصوله إلى موقعه أو شكله الحالي وتحدد باستخدام طريقة المتوسط المرجح. تحدد صافي القيمة المتوقع تحقيقها بناءً على أساس سعر البيع المقدر في نشاط الأعمال التجارية، ناقصاً تكلفة البيع المقدرة.

المديون التجاريون

تدرج الذمم التجارية المدبنة بـصافي قيمة الفاتورة ناقصاً قيمة مبلغ الانخفاض المقدر. ويتم تقدير مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يكون من غير الممكن استرداد المبلغ كاملاً. تشطب الديون المدبنة عند عدم وجود احتمال لاستردادها.

النقد والودائع قصيرة الأجل

يشمل النقد والودائع قصيرة الأجل في بيان المركز المالي الموحد على النقد في البنك وفي الصندوق والودائع القصيرة الأجل والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يشمل النقد ومايعادله الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق وودائع قصيرة الأجل كما تم تحديده أعلاه، صافي السحوبات على المكشوف القائمة.

الذمم للمدينة والمستحقات

يتم إدراج المطالبات المستحقة السداد في المستقبل للبضائع والخدمات المستلمة سواء تم المطالبة بها من قبل المورد أو لم يتم.

المخصصات

يتم تكوير مخصصات عند وجود التزام (قانوني أو استنتاجي) على المؤسسة ناتج عن حدث سابق وأن هناك احتمال لسداد الالتزام ويمكن قياس تكلفة سداده بدقة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المؤسسة بتوفير مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم عادة احتساب هذه المكافآت على أساس آخر راتب للموظفين ومدة خدمتهم بشرط إكمال الموظف الحد الأدنى لفترة الخدمة. وتدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. يتم احتساب المساهمات التقاعدية مستحقة الدفع للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كنسبة من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المؤسسة على هذه المساهمات والتي تتم إدراجها كمصروف عند استحقاقها.

عقود الإيجار التشغيلية

تصنف عقود الإيجار التي تحتفظ من خلالها المؤسسة بجميع مخاطر وفوائد ملكية الأصل كعقود إيجار تشغيلية. يتم إضافة التكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة في عملية التفاوض لعقد إيجار تشغيلي إلى قيمة الأصل المؤجر ويتم الاعتراف به على مدة فترة عقد الإيجار بنفس طريقة اعتراف إيرادات للتأجير. يتم الاعتراف بالإيجارات المشروطة كإيرادات في الفترة التي يتم تحقيقها.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. وتدرج جميع الأرباح والخسائر في بيان الدخل الموحد.

٢,٤ القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

للتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية للمؤسسة قيام الإدارة باتخاذ القرارات والتقديرات والافتراضات التي لها تأثير هام على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإقصاحات عن المطلوبات الطارئة عند تاريخ التقرير. وبخلاف ذلك فإن الشكوك حول هذه الافتراضات والتقديرات قد تؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلات مادية للقيم المدرجة للأصول أو المطلوبات المتأثرة في المستقبل.

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة اتخذت الإدارة القرارات التالية والتي كان لها التأثيرات الأهم على المبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد:

تصنيف الأدوات المالية

عند استحوذ الاستثمار تصنف الإدارة ما إذا يجب إدراجه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كمتاح للبيع.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. يتم تصنيف الاستثمارات كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما لا يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة وعندما يكون لها قيمة عادلة متوفرة ويتم الإقصاح عن التغيرات في قيمتها العادلة كجزء من بيان الدخل في حسابات الإدارة.

يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كمتاحة للبيع.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة كما في تاريخ التقرير، والتي لها مخاطر هامة قد تتسبب في إجراء تعديلات جوهرية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية للقادمة هي كالتالي:

الانخفاض الذمم المدينة

يتم تقدير المبالغ المتوجب تحصيلها من الذمم المدينة عندما تصبح إمكانية عدم تحصيل كامل المبالغ محتملة. وللمبالغ الفردية الهامة، يتم القيام بهذا التقدير كل على حدة. كما ويتم تقييم المبالغ التي لا تشكل بشكل فردي أهمية ولكنها تعد مستحقة منذ فترة بشكل جماعي ويتم تكوين مخصص لها بناءً على فترة استحقاقها وحسب معدلات الاسترداد التاريخية.

بلغ إجمالي المدينون التجاريون في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، ما قيمته ١٢٤,١٦٠,٧٦١ درهم (٢٠١٠: ١١٣,٧٥٤,٤٣٦ درهم) ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها ١٥,٩٦٢,٩٧٦ درهم (٢٠١٠: ١٧,٠١٣,٧٩٩ درهم). أي فروقات بين المبلغ المحصل فعلياً في فترات مستقبلية وبين المبلغ المتوقع تحصيله سيتم إدراجه في بيان الدخل الموحد.

الانخفاض الأصول المالية المتاحة للبيع

تسجل المؤسسة بعض الموجودات على أنها متاحة للبيع وتدرج لتغيرات في قيمتها العادلة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد. عندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة، تقدر الإدارة إذا كان هذا الانخفاض يجب أن يدرج في الأرباح والخسائر. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، لم تتكبد المؤسسة أية خسائر للانخفاض (٢٠١٠: لا يوجد) كما تم إدراج الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة ٦٢,٨٤١,٤٥٤ درهم (٢٠١٠: ١٠١,٧٦٥,٢٤٥ درهم).